الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.40

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
23 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد زليولي (نائب الرئيس) ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-57633 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد حنيف، تولى السيد زليولي (إيطاليا)، نائب الرئيس، الرئاسة.

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/66/12 (Supp.)) و Add.1 و A/66/321)

١ - **السيدة كولونتاي** (بيلاروس): قالت إن وفدها أشار إلى الدور المتنامي الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولا سيما في حالات الطوارئ. وإنها ترحب كذلك بمواصلة تعزيز قدراتها على الاستجابة عبر سبل منها على الأخص إقامة نظام جديد لإدارة المخزون الاستراتيجي.

٢ - وأشارت مع الارتياح إلى تضمين تقرير المفوض السامي مسألة الاتجار بالبشر وتعزيز تعاون المفوضية مع منظمات أخرى منها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقالت إنها تتوقع توقعا تاما من المفوضية أن تكثف جهودها المبذولة في هذا الاتجاه، تمشيا مع خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٣ - وأضافت قائلة إنه ينبغي للمفوضية أن تنظر فيما يمكن وضعه من استراتيجيات محددة لحماية اللاجئين من الوقوع ضحايا للاتجار والعنف الجنسي والجنساني. وقد أبرز تقرير المفوض السامي ضرورة التعامل مع هذه المسائل بشكل فوري، ولا سيما في مناطق التراع.

٤ - واسترسلت قائلة إن بلدها يرحب بالتعاون البناء مع المفوضية على المستوى الوطني، ولئن كان يلاحظ أن الإمكانات الكاملة لهذا التعاون لم تتحقق بعد. وإن بدء نفاذ اتفاق قطري أبرم مع المفوضية في عام ٢٠١١ قد وضع الشروط المسبقة اللازمة لتعزيز فعالية هذا التعاون.

٥ - ومضت قائلة إنه ينبغي أن تولى الأولوية لتنويع الأنشطة التنفيذية للمفوضية في بيلاروس وتوسيع نطاقها بهدف تحسين أسس توفير الحماية الاجتماعية، وإنشاء نظام مركزي للنقل، وتحسين نظام تحديد طالبي اللجوء وإدماج اللاجئين إدماجا أكثر فعالية في المجتمعات المحلية. ومن المتوقع كذلك أن يتم الأخذ بالمقترح الداعي إلى أن تستفيد المفوضية من المركز الدولي للتدريب بشأن الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر، في مينسك، وذلك عبر استحداث دورة تدريبية دولية متخصصة تبرز أنشطة المفوضية الرئيسية المتعلقة باللاجئين والهجرة وانعدام الجنسية.

٦ - واختتمت قائلة إن المساهمة الشخصية للسيد غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، قد حظيت بتقدير كبير وإن زيارته إلى بيلاروس في عام ٢٠١٠ قدمت حافزا هاما لتعاونها الآخذ في التطور مع المفوضية، والذي سيواصل النمو.

٧ - **السيد كاماو** (كينيا): قال إن عدد الأشخاص المشردين في العالم قد ازداد، ويعود ذلك جزئيا إلى المجاعة والتراع. وإن وفده يؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى المجتمع الدولي لتسوية التراعات القائمة منذ أمد طويل وزيادة جهوده الرامية إلى تلبية احتياجات السكان المشردين.

٨ - وأضاف قائلا إن كينيا أصبحت بلدا متطوعا لاستضافة لاجئين من الصومال والسودان وبلدان أخرى مجاورة منذ ما يزيد عن عشرين عاما. ومع أن معظم اللاجئين من السودان عادوا إلى بلادهم منذ إعادة إحلال السلام في هذا البلد، فقد أخذ عدد اللاجئين الصوماليين يتزايد بسبب الجوع والجفاف وانعدام الأمن في بلدهم. وفي الواقع، فإن ثالث أكبر مستوطنة بشرية في كينيا ليست ببلدة

أو مدينة، بل هي مخيم للاجئين يستضيف ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ معظمهم صوماليون. وقد صُمم هذا المخيم ليستوعب ٩٠ ٠٠٠ شخص فحسب، لكن تدفق الأشخاص قد أثقل كاهل مرافق المخيم واستنزف قدرات كينيا بصفتها بلدا مضيفا. وقد دمر التدهور البيئي المنطقة المحيطة وأدى التنافس على الموارد الشحيحة إلى حدوث توترات مع المجتمعات المحلية المجاورة. وإضافة إلى ذلك، فمع استغلال الجماعات المسلحة للفوضى السائدة في الصومال، سجلت حوادث الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والخطف والاختطاف ارتفاعا حادا داخل مخيمات اللاجئين وخارجها على السواء. كما أخذت الهجمات على اللاجئين والعاملين في مجال تقديم المعونة تزداد، بينما أصبحت التهديدات والهجمات الإرهابية التي تطلقها جماعات ميليشيات الشباب شاغلا أمنيا رئيسيا في جميع أنحاء كينيا.

٩ - وأضاف قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في كينيا أن تدرك حجم العبء الملقى على عاتق الحكومة الكينية وأن تبحث بصورة عاجلة عن خيارات جديدة لتغطية تكاليف اللاجئين الدوليين. وفي حين تلتزم حكومته بالوفاء بالتزاماتها المتمثلة في حماية اللاجئين، فإن استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال يجعل من الصعب أكثر فأكثر توفير الأمن للكينيين واللاجئين والعاملين في المجال الإنساني، وضمان حماية البيئة.

١٠ - واسترسل قائلا إن الحكومة تتخذ التدابير في الأجلين المتوسط والطويل لمعالجة الوضع. وبالنظر إلى أن الحصار الذي تفرضه حركة الشباب على وكالات الإغاثة يؤدي إلى هجرة الكثير من الصوماليين بحثا عن المساعدة الإنسانية، فإن العمل جارٍ على تنفيذ مبادرة لإنشاء مناطق آمنة داخل الصومال، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والحكومة الاتحادية الانتقالية. ومن شأن نقل اللاجئين إلى مناطق آمنة أن يخفف شيئا من الاكتظاظ المحيط بالمخيمات. وإضافة إلى ذلك، استضافت كينيا مؤخرا مؤتمر قمة بشأن أزمة القرن الأفريقي، الذي وضع استراتيجية تحدد الإجراءات المطلوب اتخاذها من الدول في المنطقة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لمواجهة الأزمة. وحث المجتمع الدولي، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على دعم الجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية وإنشاء مناطق آمنة في الصومال. وأشار إلى ضرورة تنفيذ إجراءات رامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في الصومال. ومن شأن توطيد السلام الإقليمي ومنع نشوب النزاع أن يوقفا تدفق لاجئين جدد ويكفلا العودة الطوعية للاجئين الحاليين.

١١ - واختتم قائلا إن وفده يعرب عن تقديره للتضامن الذي يبديه المجتمع الدولي إزاء القرن الأفريقي. وإن حكومته تتطلع إلى تعزيز العلاقات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات أخرى لتوطيد السلم وتعزيز التنمية في كينيا.

١٢ - **السيدة خانم** (باكستان): قالت إن حكومتها دخلت في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ أن بدأ المهاجرون الأفغان الهجرة إلى باكستان قبل ثلاثين عاما. وأضافت قائلة إن بلدها أصبح منذ ذلك الحين مضيفا لأكبر عدد من اللاجئين في العالم، مشيرة إلى ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على وضعه الاقتصادي والأمني والاجتماعي - الثقافي، بما في ذلك الحد من آفاق الحصول على عمل والضغط على الهياكل الأساسية العامة. وقد ضاعفت الفيضانات الأخيرة في البلد والأزمات المالية والغذائية العالمية من هذه التحديات. وأوضحت أن حكومتها وضعت عدة برامج لتلبية احتياجات المهاجرين الأفغان على نحو أفضل ومعالجة الآثار التي يخلّفها هؤلاء السكان على البيئة والمجتمع. ومع ذلك، يبقى هناك حاجة كبيرة إلى أن

يضاعف المجتمع الدولي من جهوده لمعالجة حالة اللاجئين الموجودين منذ أمد بعيد. وينبغي لمجتمع المانحين والمفوضية أن يضعا نصب أعينهما هدف تعجيل جهود إعادة الإدماج والإعمار والتأهيل في أفغانستان، فهي جهود من شأنها أن تمكن اللاجئين الأفغان من العودة إلى وطنهم. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يشارك في تحمل أعباء أولئك اللاجئين بزيادة تمويل البرامج ذات الصلة في البلدان المضيفة وإتاحة إمكانية توطينهم في بلدان ثالثة. ويتعين الاعتراف بأن مصير الأشخاص اللاجئين والعائدين والمشردين هو مسؤولية مشتركة. كما يتعين وضع استراتيجيات لحمايتهم باتباع سبل لا تثير توترات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة في أوساط المجتمعات المضيفة.

١٣ - **السيدة بوحميدي** (المغرب): قالت إن وفدها يثني على جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرامية إلى تنويع شراكاتها بهدف زيادة دعم شرائح سكانية محددة من اللاجئين. وقد شهد العام الماضي حدوث مختلف الأزمات، سواء الطبيعية منها أو التي تسبب بها الإنسان، ولا سيما في أفريقيا، مما كثف التحديات الإنسانية المعقدة التي تواجهها المفوضية، حيث وصل عدد المشردين إلى أعلى معدل له خلال ١٥ عاما. وأدت التدفقات الجديدة من المشردين قسرا إلى مفاقمة أوضاع اللاجئين الصعبة التي طال أمدها. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي جعل احترام أحكام القانون الإنساني وحقوق اللاجئين أولوية.

١٤ - وأضافت قائلة إن تنفيذ المفوضية للتوصيات العالمية بشأن العودة الطوعية أدى إلى إعادة عدد من اللاجئين الذين يعيشون أوضاعا طال أمدها إلى الوطن. ولكنه من المؤسف ألا تتمكن المفوضية من اعتبار مخيمات اللاجئين في تندوف، بالجزائر، من ضمن خرائط طرقها لإنهاء أوضاع طال أمدها يعيشها اللاجئون في مختلف بلدان أفريقيا. ولم يسمح البلد المضيف للمفوضية بأن تسجل السكان اللاجئين في تندوف، على الرغم مما لاستقصاءات اللاجئين الدقيقة من دور هام في تحديد احتياجاتهم وتيسير عودتهم الطوعية. وأكدت أنه يتعين أن يُسمح للمفوضية بالتصرف وفقا لولايتها، دون فرض أية عوائق سياسية أو أيديولوجية من جانب البلدان المضيفة. ولن يؤدي فرض شروط سياسية على المهمة الاجتماعية البارزة للمفوضية إلا إلى إدامة المآسي الإنسانية داخل مخيمات اللاجئين، ولا سيما في أفريقيا.

١٥ - وأردفت قائلة إن حكومتها ترحب باستئناف الزيارات الأسرية جوا بين اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات تندوف وأسرهم في الصحراء الغربية في بداية هذا العام، وذلك بعد انقطاع دام شهورا. كما يعد الالتزام الذي قطعته جميع الأطراف بتنفيذ برنامج تدابير بناء الثقة تطورا إيجابيا.

١٦ - واختتمت قائلة إنه ينبغي للاجتماع الوزاري للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين أن يدعو إلى وضع نظام لحماية اللاجئين يعتمد على تسجيل دقيق. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتبر هذه الذكرى مناسبة لتزويد المفوضية بالموارد اللازمة لتنفيذ مهمتها وحث الدول الأطراف على احترام التزاماتها إزاء اللاجئين دون إبطاء.

١٧ - **السيد شيبانوفيتش** (الجبل الأسود): قال إن حكومته جعلت من تسوية وضع اللاجئين والمشردين هدفا أساسيا في التقدم الذي تحرزه باتجاه التكامل الأوروبي. واعتُمدت استراتيجية وخطة عمل تشملان الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، الأمر الذي قدم حلا ذا شقين للوضع: إدماج اللاجئين في مجتمع الجبل الأسود وإعادتهم طوعا إلى بلدانهم الأصلية. وقد صيغت الاستراتيجية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي وأُولي تركيز خاص إلى مخيم كونيك للاجئين، الذي أُبرز

على أنه أكثر القضايا المتعلقة باللاجئين إلحاحا في البلد وذلك حسبما جاء في رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب الجبل الأسود لعضوية الاتحاد الأوروبي. ويعزَّز إدماج اللاجئين من خلال إتاحة الإمكانية لحصولهم على الحماية الاجتماعية والوظائف والسكن، ولا سيما الروما والأشكالي والمصريون. وستستفيد الجهود الرامية إلى دعم العودة الطوعية من الاتفاقات الثنائية الموقعة في الآونة الأخيرة مع كوسوفو والتنسيق مع السلطات البلدية. وستنفذ عملية رصد خطة العمل، بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها، بواسطة لجنة تنسيقية. كما اعتبرت مسألة إيجاد حل للمركز القانوني للاجئين والمشردين، بهدف تحسين إمكانية حصولهم على الخدمات الاجتماعية، مسألة ذات أولوية.

١٨ - وفيما يتعلق بما يقرب من ٠٠٠ ١٤ شخص مشرد من كوسوفو والبوسنة والهرسك وكرواتيا، قال إن الحكومة منحتهم مركز مواطن أجنبي يتمتع بإقامة دائمة وإمكانية الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية مجانا. وتم التوصل إلى اتفاقات فيما بين الجبل الأسود وتلك البلدان الثلاثة بشأن مسائل مثل تبادل البيانات والوثائق المدنية وآليات الصندوق الاستئماني. وقد أدت اجتماعات متعددة الأطراف عقدت مؤخرا إلى وضع برنامج يهدف إلى تلبية احتياجات أضعف اللاجئين في منطقة غرب البلقان. واختتم بالقول إن الجبل الأسود مستعد لإيجاد حلول دائمة بالتعاون مع دول أخرى في المنطقة. غير أن تنفيذ البرنامج الإقليمي سيحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي ومجتمع المانحين.

١٩ - **السيد ستاركفيتش** (صربيا): قال إن استمرار التزام المفوضية والجهود الشخصية التي يبذلها المفوض السامي في معالجة حالة اللاجئين التي طال أمدها في جنوب شرق أوروبا هو أمر جدير بالإشادة. وتواجه صربيا مشكلة المشردين داخليا منذ عقدين تقريبا. وفي حين يسلّم وفده بضرورة التعاون بين بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة، فإن إيجاد حل دائم لحالة اللاجئين التي طال أمدها سيتعذر دون مشاركة جهات دولية فاعلة ومجتمع المانحين.

٢٠ - واستطردت قائلة إنه بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوضية الأوروبية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، أطلقت صربيا مبادرة لإيجاد حلول للاجئين في غرب البلقان بعد فترة النزاع الذي استمر من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥. وقد أسفرت هذه العملية عن وضع اتفاق بين البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا بشأن برنامج إقليمي للتوصل إلى حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا الأشد ضعفا. والغرض من هذا البرنامج هو وضع حد للتشرد الذي طال أمده في المنطقة عبر توفير سكن دائم وإغلاق مراكز الهجرة، مع احترام حق كل لاجئ في اختيار العودة الطوعية أو الاندماج المحلي احتراما تاما. وسيُعرض هذا البرنامج في المؤتمر الاستعراضي الوزاري القادم المعني بتسوية وضع اللاجئين في غرب البلقان. كما تقرر عقد مؤتمر للمانحين في عام ٢٠١٢ يهدف إلى جمع الأموال لتنفيذ مشاريع وطنية تشكل جزءا لا يتجزأ من البرنامج الإقليمي. وسيكون الدعم المقدم من المانحين حاسم الأهمية لتنفيذ هذا المشروع. وسيشكل أي برنامج ناجح نموذجا لحل أزمات اللاجئين التي طال أمدها في أنحاء أخرى من العالم ويعطي زخما جديدا للمصالحة في المنطقة.

٢١ - وأضاف قائلا إن ٠٠٠ ٢٥٠ مشرد داخلي أكرهوا على مغادرة مقاطعة كوسوفو وميتوهيا في عام ١٩٩٩ ما زالوا محرومين من العودة إلى منازلهم في المقاطعة بسبب شواغل أمنية وعقبات قانونية وإدارية وعدم حدوث تقدم في إعادة تشييد المنازل ووجود بيئة عدائية للغاية. وتعتبر الحالة الاقتصادية - الاجتماعية للمشردين داخليا أيضا مسألة ملحة. وتدرك حكومة صربيا إدراكا تاما مسؤوليتها عن توفير الحماية والمساعدة لهذه الفئة وستواصل بذل الجهود للوفاء بواجباتها رغم الأزمة الاقتصادية الراهنة. ودعا، في

معرض إشارته إلى أن مقاطعة كوسوفو كانت تحت إشراف الإدارة المؤقتة في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩، جميع الأطراف الدولية في كوسوفو إلى معالجة مسألة الأشخاص المشردين داخليا باعتبارها مسألة ملحة. وقال إن وفده يعرب عن الأمل في أن تبقى ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المخصصة للعمليات في كوسوفو عند المستويات الحالية.

٢٢ - واختتم مشيدا بالدور الفعال الذي اضطلعت به المفوضية لتسوية الوضع في جنوب شرق أوروبا لبعض الوقت، بما في ذلك مشاركتها في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الوزاري. ولكن المفوضية، باعتبارها وكالة إنسانية، ليست في وضع يخولها معالجة الحالة الأمنية والقضايا المتصلة بحالة إقليم كوسوفو، ولا سيما تلك التي أعقبت إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد في عام ٢٠٠٨، والتي كانت الأسباب الجذرية للتشرد الداخلي في صربيا. وقال إن حكومته ستواصل دعم جهود المفوضية لمعالجة حالات التشرد المعقدة.

٢٣ - **السيد ميكي** (كرواتيا): قال إن حكومته تشارك مشاركة تامة في الجهود الرامية إلى ضمان حماية اللاجئين وإيجاد حلول لمحنتهم. ويوفر أحد برامج الإسكان المنازل للعائدين المحتاجين ويمول إعادة بناء وامتلاك ممتلكات تضررت أو تم شغلها أثناء الحرب. وإضافة إلى ذلك، فقد تم تمديد الموعد النهائي لتقديم طلبات الإسكان من العائدين. وتحث حكومته بلدان أخرى على تنفيذ برامج إسكان وطنية مماثلة.

٢٤ - واسترسل قائلا إن حكومته ترحب بالبرنامج الإقليمي الذي وافقت عليه كل من البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا، والذي ركز على تأمين سكن ملائم للاجئين الضعفاء وأثبت فعالية التعاون الإقليمي المحدد في تسوية أوضاع اللاجئين. وكرواتيا على ثقة بأن المؤتمر القادم للاستعراض الوزاري المعني بتسوية وضع اللاجئين في غرب البلقان سيحدد أهدافا ملموسة.

٢٥ - واختتم قائلا إن كرواتيا بوصفها عضوا جديدا في اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مستعدة لأن تتقيد بصرامة بالمعايير الدولية وتدعم حماية اللاجئين على جميع المستويات. وهي تحترم احتراما تاما المبادئ الدولية، ولا سيما ضمانات عدم الإعادة القسرية والحلول الدائمة وتوليها أهمية قصوى. وتمثل الذكرى السنوية الستون للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين مناسبة للاستفادة من القيم القانونية الأساسية للحماية الدولية للاجئين باعتبارها أساسا لمواجهة تحديات جديدة، مثل حالات التشرد التي يسببها تغير المناخ والكوارث الطبيعية من صنع الإنسان. وينبغي للاجتماع الوزاري القادم الذي سيُحتفل في إطاره بالذكرى السنوية الستين للاتفاقية أن يوافق على سبيل للمضي قدما وعلى حلول دائمة للاجئين والمشردين.

٢٦ - **السيد نوفوكوكا** (جنوب أفريقيا): قال إنه يرحب بالإصلاحات الداخلية للمفوضية، التي يسرت الزيادة في الموارد المخصصة لبرامج اللاجئين التي لم تمول في السابق وبتحسين القدرات على المواجهة في حالات الطوارئ. كما رحب بزيادة الدعم المخصص لبرامج في أفريقيا، ولا سيما الموارد المخصصة لمواجهة التحديات الراهنة في القرن الأفريقي.

٢٧ - وأضاف قائلا، في معرض إشارته إلى الزيادة التي طرأت على العدد الإجمالي للاجئين في عام ٢٠١٠، إنه يدعو الحكومات إلى معالجة الأسباب الجذرية لأوضاع اللاجئين. وتلتزم جنوب أفريقيا بحماية اللاجئين وتعتبر أن الهجرة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد. ويتعين مواجهة الفقر بالتركيز على التنمية الاجتماعية -

الاقتصادية، ولا سيما وضع استراتيجيات لزيادة تنمية الموارد البشرية وعكس اتجاه ''هجرة الأدمغة''.

٢٨ - وأردف قائلا إن جنوب أفريقيا هي بلد من بلدان المقصد الرئيسية لطالبي اللجوء. إلا أن العديد منهم يبحثون عن آفاق اقتصادية أفضل ولا يندرجون في فئة طالبي اللجوء. ولضمان حقوق طالبي اللجوء واللاجئين بصورة أفضل، تم تحديث قوانين جنوب أفريقيا المتعلقة بالهجرة للتمييز بين المهاجرين الاقتصاديين وطالبي اللجوء الحقيقيين. ومن الضروري تعزيز التعاون على المستويين الإقليمي والثنائي معا فيما بين الدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي لتحسين عملية تحديد طالبي اللجوء.

٢٩ - واختتم قائلا إنه نظرا لأن جميع الدول تواجه تحديات تتمثل في الهجرة المختلطة، فإن تحليل بيانات الهجرة الدقيقة والبيانات المحسنة ضروري أيضا لضمان وضع سياسات قائمة على الأدلة. وتبدي حكومته استعدادا للعمل مع المفوضية في هذا الصدد. وينبغي للدول أيضا أن تعزز أطرها القانونية وقدرتها الوطنية لضمان احترام حقوق جميع المهاجرين. وأخيرا، فإن وضع الأشخاص في حالات لجوء طال أمدها يثير القلق بوجه خاص. ومن الضروري اتخاذ إجراء متعدد الأطراف لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الحالات، بما في ذلك التدخل الدولي في حالات التراع.

٣٠ - **السيد كيم سو غوون** (جمهورية كوريا): قال إن عملية إصلاح المفوضية عززت قدرتها على الاستجابة في حالات الطوارئ. ووفقا لما يشير إليه تقرير المفوضية، فإن عدم احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية يشكل أحد التحديات الكبيرة المتعلقة بضمان حماية اللاجئين. وأشارت تقارير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن اللاجئين من ذلك البلد يواجهون خطر الإعادة القسرية من جانب عدة دول في المنطقة، وهي مسألة يوليها وفده أهمية خاصة. وتحث حكومته جميع الدول الأعضاء على احترام التزاماتها المتعلقة بعدم الإعادة القسرية. واختتم قائلا إن جمهورية كوريا أكدت من جديد التزامها بقضية حماية اللاجئين ومساعدتهم وذلك في الاجتماع الوزاري القادم للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين.

٣١ - **السيد بورغ** (مالطة): قال إن الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي والآثار السلبية لتغير المناخ زادا من عدد اللاجئين والمشردين في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأصبحت مالطة من بين البلدان التي تتضمن أكبر عدد من ملتمسي اللجوء في عام ٢٠١١. وبات غرق القوارب الصغيرة المكتظة بعدد يفوق طاقتها من المهاجرين غير الشرعيين من الحوادث المتكررة في البحر الأبيض المتوسط، حيث يحاول المتّجرون بالبشر استغلال أوضاع طالبي اللجوء إلى أقصى حد. كما أصبح لتدفق المهاجرين غير الشرعيين أثر سلبي على بلدان العبور يقوض سياسات التماس اللجوء الوطنية ويوتر العلاقات بين الدول.

٣٢ - واستطرد قائلا إن الانتفاضات الشعبية الأخيرة في تونس ومصر أحدثت زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين طالبي اللجوء في بلدان مجاورة. واضطلعت مالطة بدور استراتيجي أثناء الربيع العربي، حيث كانت بمثابة قاعدة لوجستيات ونقل عابر لعمليات الإجلاء. وإضافة إلى ذلك، يواصل أحد المراكز الإنسانية في مالطة تنسيق خدمات الإغاثة الإنسانية المقدمة إلى ليبيا من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية وفرادى الدول.

٣٣ - واسترسل قائلا إن مكتبا أوروبيا قد افتتح لدعم طالبي اللجوء في مالطة في ذلك العام لترشيد سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن طلب اللجوء وتحسين التعاون بين السلطات. وقد منحت حكومته اللجوء إلى عدد

مرتفع بشكل غير متناسب من مقدمي الطلبات وذلك رغم قيودها الجغرافية وارتفاع كثافتها السكانية.

٣٤ - واختتم كلمته بقوله إنه بالنظر إلى التدفق الأخير للمهاجرين من ليبيا إلى مالطة، مدّدت فترة مشروع تجريبي لعام ٢٠١٠ يهدف إلى نقل اللاجئين إلى بلدان أوروبية أخرى. ويجري تنفيذ مشروع آخر لإعادة التوطين منذ عام ٢٠٠٧ أسفر عن نقل مستفيدين من الحماية الدولية إلى الولايات المتحدة. وأعربت حكومته عن امتنانها للبلدان المشاركة ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لما قدمته من مساعدة في إطار هذه الجهود. كما تم توفير حل دائم للمستفيدين من الحماية. واختتم قائلا إنه ينبغي للمفوضية أن تشجع دولا أعضاء أخرى على المساعدة في إعادة توطين لاجئين ومشردين بنقلهم من مالطة. ويتعين أيضا أن تقوم حكومات بلدان المنشأ بالمزيد لتحسين أوضاعهم في الوطن.

٣٥ - **السيدة تاديس** (إثيوبيا): قالت إن ظهور تحديات عالمية معقدة ومترابطة مثل تغير المناخ والتهديدات الأمنية قد عقد مسألة حماية اللاجئين. وفي أفريقيا، أسفرت الحروب التي طال أمدها والنزاعات الجديدة والكوارث الطبيعية عن أكبر عدد من اللاجئين والمشردين دوليا في العالم. ويعد التعاون الدولي بالغ الأهمية لتعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدان المضيفة التي تتقاسم مواردها المحدودة مع أشخاص أُكرهوا على مغادرة أوطانهم.

٣٦ - ومضت قائلة إن حكومة إثيوبيا وضعت إطارا تشريعيا وإداريا يكفل حماية اللاجئين. كما افتتحت، بالتعاون مع المفوضية، مخيمات جديدة للاجئين وأخذت تعمل على وضع برنامج للعودة الطوعية وإعادة الإدماج والتوطين. إلا أن الأزمة الإنسانية في الصومال فاقمت من تدفق اللاجئين إلى البلد، مستنزفة بذلك قدرات الحكومة المحدودة. وتجاوزت عمليتا التسجيل والفرز طاقاتهما وبُلغت الحدود القصوى لاستخدام المآوي والخدمات الأساسية. وأدى وصول أطفال يعانون من سوء تغذية حاد وانتشار أمراض معدية فيما بين اللاجئين إلى زيادة تفاقم الأزمة. وركزت حكومتها في ما تبذله مع وكالات إنسانية من جهود للإغاثة على مساعدة الأطفال غير المصحوبين وحماية اللاجئين من الاستغلال الجنسي وتوفير التعليم للأطفال اللاجئين. وإضافة إلى ذلك، خفض تعزيز المساعدات الصحية والغذائية المقدمة من المفوضية من معدلات الوفيات في المخيمات. ووجهت الدعوة في ختام كلمتها إلى الجهات المانحة والوكالات الإنسانية والمجتمع الدولي عموما لمضاعفة ما تقدمه من مساعدة لتلبية الاحتياجات الفورية للاجئين ومعالجة المشاكل الأساسية والطويلة الأجل التي عرّضت الكثير من الأشخاص للخطر.

٣٧ - **السيد إيلياسوف** (كازاخستان): قال إن العقد الماضي شهد زيادة في حجم ونطاق وتعقيد حركات الهجرة المختلطة في آسيا الوسطى. وتعد التدفقات الجماعية للمهاجرين مشكلة لكل من أوروبا وأمريكا بالإضافة إلى بلدان من المنطقة، وتعتبر حكومته أن تنظيم الهجرة يشكل مسألة ذات أولوية. وتعاني أوروبا من آثار الاضطرابات الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٣٨ - واسترسل قائلا إن المهاجرين من الدول المجاورة يشكلون التدفق المختلط الرئيسي إلى بلده باعتباره بلدا ناميا مستقرا. ولهذا، تولي كازاخستان أهمية كبيرة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المختصة. وبموجب اتفاق عام ٢٠١١ بشأن التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عُقد مؤتمر إقليمي عن حماية اللاجئين والهجرة الدولية في آسيا الوسطى يومي ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، في ألماتي. وقد حسّن هذا المؤتمر، الذي ضم عددا من المشاركين والمشتركين في رعايته، من فهم حركات الهجرة المختلطة. واختتم قائلا إن إعلان ألماتي الناتج عن هذا المؤتمر يؤكد

أهمية تعزيز التعاون واتباع نهج متمايز إزاء تحديد الأفراد الذين يستحقون الحماية والمساعدة على المستوى الدولي، بالإضافة إلى أولئك الذين يشكلون تهديدا للأمن. وسيجري وضع هيكل إطاري إقليمي لتوحيد جهود جميع الأطراف المعنية بالأمر.

٣٩ - **السيدة شيولاشفيلي** (جورجيا): قالت إن إحدى أسوأ القضايا الإنسانية التي تواجه بلدها هي عودة مئات الآلاف من الجورجيين الذين طُردوا من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في عدة موجات من التطهير العرقي حدثت في التسعينيات وفي أعقاب حرب عام ٢٠٠٨. ويجري انتهاك حقوق الإنسان الخاصة ببعض المطرودين الذين عادوا إلى ديارهم. ويصطدم حق العائدين من المشردين داخليا واللاجئين في العودة بعراقيل ذات دوافع سياسية.

٤٠ - وأضافت قائلة إن بلدها يولي أهمية قصوى لمشاركة المفوضية في محادثات جنيف بين جورجيا وروسيا فيما يتعلق بمسائل من ضمنها أمن وسلامة العائدين من المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم في المناطق المحتلة، ويساورها قلق إزاء عدم إحراز التقدم بسبب النهج الروسي غير البناء.

٤١ - واختتمت قائلة إن حكومتها ملتزمة بضمان ظروف معيشية ملائمة للمشردين داخليا في جورجيا، وهي توفر لهم سكنا وخدمات اجتماعية بصورة مؤقتة، كما تشجع على إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال مشروع التنمية المجتمعية للمشردين داخليا واستراتيجية دولتها بشأن المشردين داخليا.

٤٢ - **السيد سرابي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن عددا كبيرا من اللاجئين والمشردين داخليا يعيشون في بلده منذ أواخر السبعينيات. وفي عام ٢٠١١، أجرت الحكومة الإحصاء السابع للاجئين والمشردين واستكملت البيانات وأصدرت بطاقات إقامة جديدة ووضعت خططا لتحديد الضعفاء.

٤٣ - وأردف قائلا إن الشواغل المتعلقة بدفع التكاليف الصحية والطبية للاجئين قد أدت إلى تنفيذ المرحلة الأولى من خطة إضافية شاملة للتأمين الصحي تسهم فيها المفوضية. والنفقات التي تتكبدها بلده لقاء ما قدمه إلى اللاجئين من مساعدة تجاوزت كثيرا المساعدة الدولية وتلك المقدمة من المفوضية، والتي كان لا بد من زيادتها.

٤٤ - واسترسل قائلا إن معظم اللاجئين أتوا من أفغانستان التي تحتاج إلى مساعدة لتحقيق التنمية المستدامة التي ستسمح بعودة اللاجئين إلى ديارهم. ويعتقد بلده أن ميزانية الإعادة إلى الوطن ستشجع بصورة أفضل العودة الطوعية إذا ما أنفقت لتغطية تكاليف التوطين وإعادة الإدماج عوضا عن تقديم المساعدة النقدية والعينية. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود وتوفير موارد إضافية على المستوى الدولي.

٤٥ - واختتم بقوله إنه فيما يتعلق بالفقرة ٢٠ من تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/66/12)، فإن وفده يعتقد بضرورة عدم تحديد أسباب الهجرة وطلب اللجوء من البلدان المدرجة ما لم تكن مثبتة بالأدلة.

٤٦ - **السيد الباهي** (السودان): قال إن بلده، وهو طرف في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وفي بروتوكولها لعام ١٩٦٧، استضاف على مر عدة عقود عددا كبيرا من اللاجئين من بلدان مجاورة. وأثناء هذه الفترة كذلك، أدت الكوارث الطبيعية والنزاعات الداخلية في السودان إلى تسجيل زيادة في أعداد اللاجئين السودانيين الهاربين إلى بلدان أخرى في المنطقة، ليلقي بذلك عبئا إضافيا ذا صلة بالتشرد على بلده. ونظرا لاعتقاده بأن مسؤولية قضايا اللاجئين تقع على عاتق الدول، فقد سن السودان تشريعا وطنيا بشأن المشردين ينص على احترام الالتزامات الإنسانية

الواردة في الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة وفي اتفاق السلام الشامل. ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية لأزمات التشرد واللجوء، فقد أوفى السودان أيضا بكل التزاماته الواردة في إطار اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك القبول بنتائج استفتاء جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، أدى توقيع بلده على اتفاق الدوحة للسلام في دارفور إلى تحسن الوضع الأمني، الأمر الذي يسهم في عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم وفق برامج للعودة الطوعية.

٤٧ - وأعاد تأكيد التزام حكومته بالتعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقال إن عدد السودانيين الذين عبروا الحدود إلى إثيوبيا بسبب حركة التمرد التي قادها حاكم ولاية النيل الأزرق مالك عقار، في تحدٍ لأحكام اتفاق السلام الشامل المتعلقة بالترتيبات الأمنية، لم يتجاوز بضعة آلاف، خلافا لما أشار إليه تقرير المفوض السامي. وفي هذا الصدد، يبذل السودان جهودا كبيرة لاستعادة الأمن في منطقتي النيل الأزرق وكردفان ولتيسير عودة اللاجئين إلى ديارهم.

٤٨ - ومضى قائلا إن تعاون بلده مع جميع الكيانات المعنية سيتخذ شكل مشاركة فعلية تتمحور حول مبدأ تقاسم الأعباء طوال عملية الانتقال من مرحلة الإغاثة في حالة الطوارئ إلى تلك المتعلقة بإقامة مشاريع إنمائية في المناطق المتضررة. وفي الختام، أعرب عن رغبة بلده في تذكير المجتمع الدولي والبلدان المانحة بضرورة تقديم الدعم لبرامج العودة الطوعية الموجهة للاجئين والمشردين داخليا من السودانيين، ودعا البلدان إلى التقيد بالتزاماتها بحيث يتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم والتمتع بالاستقرار.

٤٩ - **السيدة بويكو** (أوكرانيا): قالت إنها ترحب بالإصلاحات الهيكلية والإدارية التي تجريها المفوضية وتؤكد أهمية تنوع موارد التمويل الإنساني.

٥٠ - وأشارت إلى الموافقة في عام ٢٠١١ على مفهوم سياسة الهجرة الحكومية وإنشاء الدائرة الحكومية للهجرة. وقالت إن حكومتها أخذت منذ عام ٢٠٠٩ تنفذ خطة عمل لإدماج اللاجئين المعترف بهم في المجتمع الأوكراني. ويعد اعتماد البرلمان الأوكراني مؤخرا لقانون بشأن اللاجئين والمحتاجين إلى حماية تكميلية أو مؤقتة خطوة مؤقتة نحو وضع نظام للجوء يفي بالمعايير الدولية وبأفضل ممارسات الاتحاد الأوروبي.

٥١ - واختتمت قائلة إن بلدها يقدر تعاون مكتب المفوضية الإقليمي لأوكرانيا وبيلاروس ومولدوفا في تقديم المساعدة للمهاجرين وملتمسي اللجوء من اللاجئين، والدعم الذي يقدمه لتحسين تشريعات بلدها بشأن حماية حقوق اللاجئين.

٥٢ - **السيد جعفروف** (أذربيجان): قال إنه لا يمكن اتخاذ عدم الاتفاق على مسائل سياسية ذريعة لتجاهل المشاكل التي يسببها التجاهل المستمر والمقصود للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح والاحتلال العسكري. فاحتلال نحو خُمس أرض أذربيجان من جانب جارته أرمينيا قد جعل شخصا من كل تسعة أشخاص مشردا داخليا أو لاجئا في بلده. وتسجل أذربيجان أعلى نسبة من معدلات اللاجئين والمشردين داخليا في العالم. وقد بذلت حكومته جهودا كبيرة لتسوية مشاكل الإسكان وإدراجها في استراتيجيات ومشاريع الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية. ومن الضروري زيادة الوعي على المستوى الدولي بالمسائل ذات الصلة.

٥٣ - واختتم قائلا إن حقوق المواطنين الأذربيجانيين قد انتُهكت في ناغورني - كاراباخ والمناطق المحيطة بها عندما طُردوا منها. ورغم الجهود الدولية، فإن أرمينيا تواصل سياستها التي تقضي بإسكان مستوطنين من إثنية أرمنية في

الأراضي المحتلة. وتلتزم أذربيجان بمواصلة تعاونها الوثيق مع المفوضية لمواجهة التحديات ذات الصلة.

٥٤ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): أشار إلى أن التقرير يستعمل عبارتي ''الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية'' و ''السكان الذين تعنى بهم المفوضية'' ويقترح اختيار مصطلح واحد واستخدامه بصورة متسقة. وقال إن بلده يقدر الانخفاض الذي طرأ منذ عام ٢٠١٠ على عدد هؤلاء الأشخاص في العالم، ويعرب عن أمله في أن تتمكن المفوضية من مواجهة التحديات الجديدة الناتجة عن النزاع الدولي وتواتر حدوث الكوارث الطبيعية وحجمها.

٥٥ - وأردف قائلا إن بنغلاديش تستضيف منذ أكثر من عقدين لاجئين من ميانمار، وهي حالة مُنحت الأولوية بموجب خطة العمل العالمية للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ التي أطلقتها المفوضية في عام ٢٠٠٨. فقد عبر مئات الآلاف من الأشخاص الحدود بشكل غير قانوني في السنوات الأخيرة. ومعظم اللاجئين المسجلين الذين دخلوا في عام ١٩٩١ قد عادوا طوعا إلى وطنهم، ولكن لم تنفذ أية عمليات إعادة إلى الوطن منذ عام ٢٠٠٥.

٥٦ - واختتم قائلا إن بلده يجد فائدة قليلة في عملية توطين مجزأة ومتقطعة؛ ويطالب باتخاذ نهج إقليمي وباستئناف أنشطة الإعادة إلى الوطن. ويرحب بلده باتفاق عام ٢٠١١ الذي أبرمته ميانمار لإعادة لاجئي ميانمار الذين تم ترحيلهم في وقت سابق بعد إجراء المزيد من عمليات التحقق.

٥٧ - **السيد دوربس** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إنه ينبغي التركيز على منع الظروف والأحداث التي تسببت في هروب الأشخاص من ديارهم. وغالبا ما يضع العنف والكوارث الطبيعية معا المجتمعات في وضع لا تقدر فيه على التصدي لآثارها على الإطلاق. ولا بد من أن تترافق المساعدة في حالات الطوارئ مع مساعدة الأشخاص على استعادة اكتفائهم الذاتي.

٥٨ - وأضاف قائلا إن لجنة الصليب الأحمر الدولية وفرت في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١١ الإغاثة لـ ٢,٨٥ مليون شخص مشرد من ٣٠ بلدا. وتضمنت تقييماتها للوضع واستجاباتها التشغيلية طرائق عمل مختلفة تهدف إلى إقناع السلطات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة، وكذلك بتوزيع المساعدة المباشرة وتعزيز قدرة الجماعات المشردة على الحماية الذاتية.

٥٩ - واختتم قائلا إنه من الضروري أن تدعم السلطات الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول توفير المساعدة والحماية من منظمات إنسانية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، ويتعين عليها معالجة عواقب التشرد وأسبابه الجذرية. ومن شأن زيادة احترام القانون الإنساني الدولي أن يقلل من الحاجة إلى الاستجابة الإنسانية ويسمح بتراجع الطلب على المساعدة.

٦٠ - **السيدة كوبر** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن عوامل عديدة تدفع بالهجرة داخل حدود الدولة وخارجها، وإن المهاجرين الضعفاء يأتون من خلفيات وأماكن شتى وقد أصبحوا في حالة تنقل لعدد متزايد من الأسباب. ويركز الاتحاد على الاحتياجات الفردية لجميع المهاجرين وعلى سرعة تأثرهم وإمكاناتهم. وأضافت قائلة إنها تحث الدول على احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وعلى التقيد باتخاذ إجراءات من شأنها أن تحسن رحلة الهجرة للأعداد المتزايدة من المهاجرين.

٦١ - واختتمت قائلة إن الاتحاد يعتزم عقد مؤتمره الدولي الحادي والثلاثين في جنيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الذي يجمع معا الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب

الأحمر والهلال الأحمر ولجنة الصليب الأحمر الدولية وممثلي الجمعيات الوطنية و ١٩٤ دولة طرفا في اتفاقيات جنيف. وقد أُعد مشروع قرار بشأن الأهداف العملية المتصلة بالهجرة لتقديمه إلى المؤتمر.

٦٢ - **السيدة كلاين سولومون** (المنظمة الدولية للهجرة): أشارت إلى ازدياد التعاون والتآزر بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة من خلال العمل مع الحكومات المعنية بشأن المساعدة في حالات الهجرة والتنقل. وأحد هذه الأمثلة هو المساعدة المقدمة مؤخرا إلى ما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ عامل مهاجر من ٥٤ بلدا هربوا من ليبيا.

٦٣ - وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى تعدد أبعاد تنقلات الأشخاص الحالية، فإن تدفقات الهجرة المختلطة ما زالت تشكل أحد الشواغل الرئيسية المشتركة. ويعتبر التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ضروريا لتقديم الدعم الفعال للحكومات وحماية المهاجرين.

٦٤ - واختتمت قائلة إن كلا من تغير المناخ وتدهور البيئة وأثرهما والأحداث السياسية البالغة الخطورة وغيرها من التحديات يجبر المزيد من الأشخاص على الهجرة، وهي مسائل أصبحت محط اهتمام أساسي لكلتا المنظمتين اللتين تعملان معا على حماية اللاجئين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وتنفيذ عمليات إعادة التوطين (المنظمة الدولية للهجرة). فقد دعا كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة إلى زيادة عدد أماكن التوطين ومواقعه ولا سيما بالنظر إلى انخفاض احتمالات عودة اللاجئين.

٦٥ - **السيدة فرايمين - ديكسنه** (لاتفيا): قالت، مستخدمة لحقها في الرد على بيان أدلى به ممثل الاتحاد الروسي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ فيما يتعلق ببند جدول الأعمال ٦٢، إن إشارته إلى بلدها في سياق انعدام الجنسية تشكل معلومات مضللة متعمدة. فلاتفيا طرف في الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية، وقد حققت المواءمة بين التشريعات الوطنية وهذين الصكين. ويقيم في الوقت الراهن في لاتفيا ١٧٧ شخصا من عديمي الجنسية. ومع أن بلدها ليس دولة خلفا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فقد منحت مواطني الاتحاد السوفياتي السابق المقيمين في لاتفيا مركزا متميزا وإمكانية تفضيلية للحصول على الجنسية والمواطنة. ويلتزم بلدها بالقيام باستمرار بتحسين حالة حقوق الإنسان والضمانات وحماية حقوق الإنسان لجميع سكانه، بغض النظر عن وضعهم القانوني.

٦٦ - **السيدة كوشاريان** (أرمينيا): قالت، مستخدمة لحقها في الرد على بيان ممثل أذربيجان الذي يتضمن عدة إشارات إلى بلدها، إنها تأسف لمحاولات أذربيجان المستمرة تسخير كل بند مدرج في جدول الأعمال لدعايتها المضادة لأرمينيا. وتشويهها للحقائق هو محاولة للتلاعب بالبيانات الإحصائية الواردة في تقارير قدمتها مؤسسات دولية متخصصة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتشكل أيضا محاولة دعائية أخرى لإلقاء اللوم على الأرمن بشأن مشاكل غير موجودة. وتساءلت عن سبب عدم تمكن بلد غني جدا بالنفط والاستثمارات الخارجية من تسوية مشكلة المشردين داخليا واللاجئين، أو على الأقل من تحسين أحوال معيشتهم المتردية. واعتبرت أن حكومة أذربيجان غير مهتمة على ما يبدو بإيجاد حل لمسالة اللاجئين؛ فلو كانت مهتمة لفعلت ذلك. فأذربيجان تستخدم اللاجئين كأدوات لممارسة الضغط السياسي على الهيئات الدولية التي تضطلع بالوساطة في النزاع المتواصل.

٦٧ - واسترسلت قائلة إنه فيما يتعلق بالإشارة إلى توطين الأرمن في ناغورني - كاراباخ، فإن عودتهم إلى منازلهم لا تنتهك أية معايير للقانون الدولي. وكانت أرمينيا أول بلد من أوروبا الشرقية يواجه مشكلة اللاجئين بعد أن أجبرت المجازر التي وقعت في أذربيجان خلال الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠ نصف مليون أرمني على الهروب من ذلك البلد.

٦٨ - واختتمت قائلة إنه ليس لدى بلدها أية حقول نفطية، ولا يمكن مقارنة موارده المالية بموارد أذربيجان. ومع ذلك، فقد نفذ برامج لإعادة تأهيل اللاجئين والمشردين داخليا وإدماجهم في مجتمعه. وهو يتطلع إلى وضع حد للهجمات الدعائية غير الضرورية التي تشنها أذربيجان، ويأمل في أن تقوم أذربيجان عوضا عن ذلك بالتركيز على السعي نحو جعل حياة اللاجئين أكثر يسرا حتى تتوفر الإمكانية لإيجاد حل نهائي للمشكلة.

٦٩ - **السيد غولتييف** (الاتحاد الروسي): قال، مستخدما لحقه في الرد على بيان أدلى به في السابق ممثلا لاتفيا وإستونيا، إن المعلومات التي قدمها بلده قد استندت إلى تقارير منفصلة تشير إلى أن الأشخاص عديمي الجنسية الموجودين في لاتفيا وإستونيا ما زالوا يتعرضون للتمييز وتنتهك حقوقهم ضحايا التمييز والانتهاك لحقوقهم.

٧٠ - **السيد جعفروف** (أذربيجان): قال، مستخدما لحقه في الرد على بيانات قدمها وفد أرمينيا، إن طرد الأذربيجانيين من الأراضي المحتلة هو حقيقة ثابتة. وقد انتهكت أرمينيا حقوق الأذربيجانيين المشردين داخليا في الحصول على معاملة غير تمييزية. والهدف من النزاع العسكري في الإقليم هو إيجاد ثقافة قائمة على الأحادية العرقية، من خلال طرد السكان الأصليين ذوي الإثنية الأذربيجانية ورفض السماح لهم بالعودة، والتغييرات الديمغرافية تبين هذه الإجراءات التمييزية. وإن جميع الإجراءات المباشرة وغير المباشرة، التي تتخذها أرمينيا في إقليم ناغورني - كاراباخ المحتل وفي غيره من المناطق المحتلة والمناطق المحيطة التي يُعترف بأن جميعها خاضع للسيادة الأذربيجانية، تشكل انتهاكا للقانون الدولي.

٧١ - واسترعى انتباه اللجنة أيضا إلى أن حكومة أذربيجان قد استخدمت عائداتها من النفط للتخفيف من حدة مشاكلها المتعلقة بالمشردين داخليا والسكان اللاجئين. واختتم قائلا إنه من الضروري أن تدرك أرمينيا أن الإنهاء الفوري لاحتلالها غير المشروع لأرض بلد مجاور هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم والاستقرار.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.